مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:01 (2023)، ص 27-45
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

قياس أثر الأزمة النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: نموذج NARDL للفترة (1970-2019)

Measuring the impact of the oil crisis on economic growth in Algeria: the NARDL model for the period (1970-2019)

مسعودي زكرياء [1]*، موسي آسية [2]

[1] جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)، pr.zakaria.messaoudi@gmail.com

[2] المركز الجامعي نور البشير (الجزائر)، moussi.assia@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/01 تاريخ القبول: 2023/02/02 تاريخ النشر: 2023/03/01

مستخلص:

تبحث هذه الدراسة عن تأثير الأزمة النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي. أكدت نتائج اختبار bounds وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أن التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط لها أثر متماثل على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل، وأظهرت النتائج أن أسعار النفط الموجبة فقط التي لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: أزمة نفطية، نمو اقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي، جزائر.

تصنيفات JEL: Q43 ؛ O40 ؛ C32

Abstract :

This study examines the impact of the oil crisis on economic growth in Algeria during the period (1970-2019) using Non-Linear Auto-Regressive Distribution lag model. The results of the bounds test indicate the existing of a long-run equilibrium relationship between the study variables, In addition, positive and negative changes in oil prices have a symmetric effect on economic growth in the long run, The results showed that only positive oil prices have a significant impact on economic growth in the short and long term.

Keywords: oil crisis, economic growth, Non-Linear Auto-Regressive Distribution lag model, Algeria.

JEL Classification: Q43 ; O40 ; C32

* المؤلف المرسل

مقدمة

عرفت الدول المصدرة للنفط مصطلح "لعنة الموارد" "resource curse" كما يمكن تعبير عنه "بالمرض الهولندي "Dutch disease"، وهذا بعد مقارنة تأثيرات ارتفاع أسعار النفط في المدى القصير والطويل، فارتفاع أسعار النفط يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط في المدى القصير، ولكن هذا الارتفاع له آثار سلبية على المدى البعيد. واستخدم مصطلح المرض الهولندي في عام 1977 للدلالة عن ظاهرة تراجع الصناعات التحويلية في هولندا، وحصل هذا بعد أن بدأت بتصدير الغاز في نهاية عام 1960 أدى هذا إلى زيادة معدلات التضخم، وهذه الزيادة تزامنت مع ارتفاع قيمة سعر الصرف الإسمي أدت إلى الرفع من سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية لصادرات البلاد نحو الخارج، كما انخفضت تنافسية الإنتاج المحلي للمنتجات المستوردة في الداخل ما نتج عنه انكماش في قطاع الصناعات التحويلية، حيث أصبحت الصادرات أكثر تكلفة والواردات أرخص بكثير مقارنة بالمنتجات المحلية مما أثر على النمو الاقتصادي الهولندي. (بلقاسم، جوان 2017) والجزائر من بين الدول العربية المصدرة للنفط والتي صنفها البنك الدولي في الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل والتي تعاني من أعراض المرض الهولندي، حيث يستجيب اقتصادها لجميع الأزمات النفطية العالمية، وقد شهدت عدة تطورات وتغيرات هيكلية سواء على الساحة الوطنية أو الدولية، والسبب يرجع لاستجابتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أحاطت بها من كل جانب، فقد اهتمت بشكل خاص بقطاع المحروقات الذي تم تأميمه في 24 فيفري 1971 وهي أول خطوة قامت بها الجزائر لاسترجاع قطاع النفط من الاستعمار الفرنسي، ثم قامت بالإصلاحات في قانون المحروقات من أجل تشجيع الاستثمار بشتى أنواعه في هذا القطاع، وقد حققت الجزائر نجاحا في هذا المجال ودليل على ذلك مساهمة الإيرادات النفطية في بناء الاقتصاد الجزائري الذي كان شبه مدمرا في حقبة الستينات. كما طبقت الجزائر العديد من البرامج التنموية من أجل رفع معدلات النمو، فقد عرفت المرحلة الأولى (1968-1978) مجموعة من البرامج الرباعية التي كانت تهدف إلى التصنيع السريع والتي لم تنتهي في وقتها المحدد مع ارتفاع تكاليفها التي فاقت مخصصاتها في هذه البرامج بسبب سوء التسيير والمخاطر التشغيلية، وعند الانتقال إلى المرحلة الثانية (1980-1989) التي طبقت بعض البرامج الخماسية التي خصصت للاستمارات السابقة ما يعادل نسبة 35.13% من إجمالي الاستثمارات الموجه لغلاف الخماسي الأول، كما أن هذه البرامج جاءت لتطوير القطاع الصناعي وقدرت حصة قطاع النفط 36.70% من مخصصات قطاع الصناعة في برنامج

الخماسي الأول. حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة اصلاحات اقتصادية عديدة بسبب وجود تقييم من طرف صانعي السياسة الاقتصادية الكلية للمراحل السابقة خصوصا مع الأزمة النفطية لسنة 1986 التي كانت نتائجها سلبية على الاقتصاد الجزائري، مما دفعت بالسلطات للجوء إلى المؤسسات المالية العالمية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات مقابل تنفيذ شروطها المتمثلة في الاصلاحات التي مست مختلف السياسات الاقتصادية الكلية. وقد صرح جون فرنسوا دوفان عن الجزائر في تسجيل بثه عبر موقع صندوق النقد الدولي سنة 2017 قائلا "نعتقد فعلا بحكم الإصلاحات الطموحة أنه بإمكاننا تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد متنوع والتقليل من التبعية للمحروقات وإعطاء دور هام للقطاع الخاص". وهذا أكبر دليل على أن كل البرامج التي قامت بها الجزائر إلى يومنا هذا لتعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية لم تحقق أهدافها بفعالية لأنها لم تصل حتى الآن إلى التخلص من تبعيتها لقطاع النفط ولم تحقق التنويع الاقتصادي التي سعت إليه طوال هذه الفترة. على هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية: **كيف تؤثر الأزمة النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل؟**

ولمحاولة الإجابة عن إشكالية البحث اعتمدنا على ثلاث فرضيات رئيسية والتي سنختبر مدى إثبات صحتهن على أرض الواقع:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
- وجود أثر معنوي للأزمة النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- وجود أثر غير معنوي للأزمة النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي باعتباره مناسب لاستعراض الدراسات السابقة وتحليلها، ونضيف إلى ذلك تحليل تطور الأزمات النفطية وأهم البرامج التنموية التي طبقتها السلطات الجزائرية لتعزيز النمو، والتطرق لمختلف المفاهيم الخاصة بالنموذج المستخدم في دراستنا، لننتقل في الجزء الأخير إلى المنهج التجريبي لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي من أجل استقراء النتائج والتحقق من فرضيات الدراسة.

ومن أجل تحقق من فرضيات الدراسة حددنا مجموعة من الأهداف التي يسعى بحثنا لتحقيقها والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية: التطرق إلى الأزمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي والبرامج تعزيز النمو التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (1970-2019)؛ التعرف على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي؛ التحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة؛ تأكد من وجود أثار غير متماثلة لأسعار

النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؛ الوصول إلى حقيقة العلاقة التي تربط متغيرات الدراسة في المدى القصير والطويل؛ معرفة مدى تطابق نتائج النماذج القياسية مع الواقع الاقتصادي المعاش.

سنقوم بالتعرض إلى تحليل مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة عن قريب أو بعيد وهذا من أجل تحديد موقع بحثنا مقارنة بهذه الدراسات والتي يمكن تقديمها كما يلي: **دراسة (Nusair, 2016)** : التي تناولت أثر صدمات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجلس التعاون الخليجي على المدى القصير والطويل، توصلت هذه الدراسة إلى أن التغيرات السلبية في أسعار النفط مهمة جدا بالنسبة للكويت وقطر لأن انخفاض أسعار النفط يؤثر مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض، كما أن صدمات أسعار النفط الموجبة لها تأثير أكبر من تأثير صدمات أسعار النفط السالبة على النمو الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي. **دراسة (بوالشعور ، جوان 2016):** تمحورت حول معرفة الأثر التي تخلفه تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999-2013) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري عرضة للانهيار مع أبسط الصدمات التي تمس أسعار النفط، ومن الضروري على السلطات الجزائرية أن تتخذ التدابير اللازمة للبحث عن موارد مالية جديدة خارج قطاع النفط. **دراسة (Niran and other, june 2018)** : تطرقت إلى دراسة الأثر الغير المتماثل لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في نيجيريا وأنغولا خلال الفترة (1980-2015) باستخدام نموذج NARDL، وأظهرت النتائج أن صدمات أسعار النفط لها آثار كبيرة مع آثار إيجابية وسلبية على النمو الاقتصادي النيجيري في المدى الطويل والقصير، في حين أن التأثير السلبي يساهم إيجابيا في النمو الاقتصادي لأنغولا. **دراسة (Bass, 2019)** : حاولت هذه الدراسة البحث في تأثير الجودة المؤسسية وأسعار النفط على النمو الاقتصادي في روسيا خلال الفترة (1996-2017) اعتمادا على نموذج الانحدار الذاتي (var)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في المدى الطويل لكن آثاره ليست واضحة على المدى القصير، كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من أسعار النفط إلى النمو الاقتصادي في روسيا. **دراسة (جوادي، طويطو، و حميداتو ، 2021)** : قامت هذه الدراسة اختبار الأثر غير المتماثل بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1987-2019، وتم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي اللاخطي ذو الابطاءات الموزعة زمنيا (NARDL)، أكدت النتائج التجريبية وجود

العلاقة طويلة الأجل مع تماثل (symmetric) أثر تقلبات الأسعار بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي، كما أن اختبار عدم التماثل يوضح وجود الأثر غير المتماثل (Asymmetric) في العلاقة قصيرة الأجل. كما توصلت الدراسة إلى أن الجزائر ذات اقتصاد ريعي يفتقر للتنوع في مداخيله مع عدم قدرته على الاستغلال الأمثل للزياد في أسعار النفط.

1- الدراسة التحليلية

سنتعرض في هذا المحور إلى عرض الأزمات النفطية العالمية وأسباب حدوثها، ثم نتطرق إلى البرامج التنموية التي طبقتها السلطات الجزائرية لتعزيز النمو ولمواجهة انخفاض أسعار النفط الحادة وذلك خلال الفترة 1970-2019.

1-1- الأزمات النفطية وأسباب حدوثها

لقد مر الاقتصاد العالمي بعدة أزمات نفطية خلال الفترة 1970 إلى غاية 2019 والمتمثلة في ما يلي: **الأزمة النفطية 1973:** في هذه سنة قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل. مع العلم أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة يتمثل في قرار الدول العربية المصدرة للنفط بقطع الإمدادات النفطية عن الدول المساندة للكيان الصهيوني في 1974. (موسي، 2020، صفحة 37) **الأزمة النفطية 1979:** ارتفعت أسعار النفط ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979، ثلاث مرات اثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد، خلال أشهر قليلة، مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية. (شطيبي محمود، 14 ماي 2015، صفحة 4) ومن بين أسباب حدوث هذه الأزمة هو تخفيض الإنتاج الإيراني في بداية عام 1979 إلى حوالي 500-700 ألف ب/ي، وانقطاع صادراتها النفطية لغاية مارس من 1979. (رجب، 2012) **الأزمة النفطية 1986:** في هذه السنة وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط الى أقل من 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد. (شطيبي محمود، 14 ماي 2015، صفحة 4)، شهدت هذه الفترة تزايد ملحوظ في عدد الدول المنتجة للنفط ودخول الشركات المتعددة الجنسيات للأسواق النفطية مما أدى الى اشتداد المنافسة، وهذا ما أدى الى زيادة حجم الانتاج الذي يقابله انخفاض في حجم الطلب النفطي. (Noel, Septembre 1988, p. 3) **الأزمة النفطية 1998:** وترجع هذه الأزمة (1998) إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في جوان 1997 بجاكرتا حيث قررت زيادة انتاجها السنوي من النفط بنسبة 10%. **الأزمة النفطية 2004:** تميزت السنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك

إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك مند بدء العمل بنظام السلة في 1987)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط، وقد شهدت سنة 2004 عدة أسباب دفعت الأسعار نحو الارتفاع والتي سنذكر منها ما يلي : الاضطرابات السياسية في نيجريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004؛ المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3% للبرميل؛ الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق؛ اعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص؛ تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق أسيا وغيرها؛ ارتفاع نشاط المضاربة على النفط نتيجة التخوف من انقطاع امدادات النفط لأي سبب من أسباب المذكورة. **الأزمة النفطية 2008:** ارتفعت الأسعار بشكل جنوني في نهاية السنة 2007، حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار في 2007 وفي بداية 2008 كسر حاجز 80 دولار، وفي شهر مارس كسر حاجز 100 دولار وللمرة الأولى، ووصل إلى أعلى مستوياته في التاريخ في شهر جوان من سنة 2008، والذي كان حوالي 147.27 دولار للبرميل. ويمكن ذكر أهم الأسباب التي ساهمت في ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة والتي هي كالتالي: النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط: يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي للنفط خلال هذه الفترة، حيث شهد الطلب على النفط زيادة متسارعة وكان مدفوع بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي؛ انخفاض سعر صرف الدولار: اذ تجاوزت معدلات الزيادة في أسعار النفط بالدولار الأمريكي حوالي ضعف مثيلاتها بالأورو؛ انخفاض الطاقات الانتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج: عدم التوافق بين النمو في العرض الناجم عن قلة الاستثمار في طاقات الإنتاجية الإضافية والذي نتج عنه الأسعار المنخفضة خلال فترة الثمانينات والتسعينات وارتفاع تكاليف الانتاج وبين الزخم الصعودي في الطلب العالمي، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالشكل التصاعدي القوي الذي عرفته هذه الفترة. زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: وهي شراء النفط بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى، بدلا من استخدامه لأغراض تجارية. **الأزمة النفطية 2014:** انخفض سعر النفط في 2014 بـ 9,58 دولار أمريكي ليشهد بعد ذلك انخفاض متواصل حيث قدر في 2016 بـ 40.68 دولار أمريكي للبرميل، ويرجع سبب الانخفاض إلى وفرة المعروض النفطي والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحضر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة، ومع التوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط

والغاز الصخريين. وأثبتت دراسة (Prest, 2018) عدم وجود أي ارتباط بين إنتاج النفط الأمريكي وأسعار النفط، ولا يوجد أي دليل على أن ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دورا في انخفاض سعر النفط في سنة 2014، ويعود سبب الانخفاض إلى تباطؤ الواسع في النشاط الاقتصادي العالمي الحقيقي منذ 2011 والذي أدى إلى خفض حجم الطلب على النفط. (موسي، تومي، و مباركي، سبتمبر 2020، صفحة 186)

2-1- البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 1970-2019

طبقت الجزائر عدة برامج تنموية من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتجاوز الأزمات النفطية الحادة، وبالتالي سنتعرض على أهم البرامج والمخططات التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 1970-2019 فيما يلي: **المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1978):** يعتبر المخططين الرباعي الأول (1970-1974) والثاني (1975-1978)، وكذا المخطط التكميلي لمدة سنة واحدة توجه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز أكثر على قطاع المحروقات، وادخال بعض التعديلات على شكل التمويل، وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما. (بشيكر، 2017، صفحة 115) ويعتبر المخطط الرباعي الأول مخطط متوسط المدى ورصد لهذا المخطط ما يقارب 27740 مليون دج وهو يمثل ثلاثة أضعاف المخطط الثلاثي، وقد أوليت من خلال هذا المخطط اهتماماً كبيراً للقطاع الصناعي، حيث رصدت له نسبة 45% من مجموع المبلغ المالي المخصص لهذا القطاع. أما المخطط الرباعي الثاني فقد خصصت له ما يقارب 110257 مليون دج، وهي تمثل ثلاثة أضعاف الرباعي الأول، ولقد تم التركيز أيضاً على قطاع الصناعة التي تمثلت نسبتها في 47 % من إجمالي الاستثمارات. **المخطط الخماسي الأول والثاني -1989) (1980:** جاء المخطط الخماسي الأول يحمل استراتيجية تنموية جديدة تقوم على أساس ما تم تقديمه خلال الفترة السابقة، وفق هدف تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية. (بوكبوس، 2013، صفحة 181)، أما المخطط الخماسي الثاني فقد جاء في ظل ظروف اقتصادية سيئة، تمثلت في الانخفاض الحاد لأسعار النفط في سنة 1986، حيث يرى الاقتصاديون الجزائريون أن الاستراتيجية الصناعية المتبناة لا يمكن تنفيذها في ظل هذه القيود (بوكبوس، 2013، صفحة 188) تراجع وانخفاض عائدات الصادرات، الناجم عن هبوط وانخفاض أسعار البترول الخام والغاز، والتي قدرت بالنسبة للأول 50 % وبالنسبة للثاني 20 %؛ خدمة الدين المرتفعة نسبياً، والتي قدرت بـ 5 مليار دولار وهو مبلغ نسبة 55 % من العائدات النفطية.

تطور برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية خلال الفترة (1994-1998): سعت الجزائر مرة أخرى للحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي، حيث وافقت في أبريل 1994 على تنفيذ برنامج تكيف هيكلي شامل كشرط مسبق لإعادة جدولة ثلثي ديونها الخارجية، (Akacem, 2004, p. 116) ويمتد عبر فترتين: الفترة الأولى (1994-1995) وتمثل برنامج التثبيت الاقتصادي، والثانية (1995-1998) تمثل برنامج التعديل الهيكلي، وبموجب هذين الاتفاقيتين الجديدتين تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة، بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ونادي لندن.

برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004): أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجاً ضخماً قياساً باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار. **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009):** جاء الإعلان عن هذا البرنامج التنموي في إطار ما يسمى سياسة دعم النمو، والتي تعتبر سياسة مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، بمعنى الوصول إلى مستوى توفير القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية. ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة والتي تعتبر مكملة لإنجازات البرنامج السابق فقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي بلغ في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، كما شهد هذا البرنامج منذ انطلاقه في 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ميزانيات إضافية وبرامج جديدة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة، وقد تضمنت ما يلي (مسعودي، مارس 2013، صفحة 10) برنامجاً تكميلياً خاصاً لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 177 مليار دج، وذلك من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، وهذا ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي قامت بها السلطات من أجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مختلف مناطق الوطن؛ برنامجاً تكميلياً خاصاً لفائدة ولايات الهضاب العليا صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج؛ برنامجاً تكميلياً من 270.000 وحدة سكنية لامتصاص السكنات الهشة، صودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج؛ 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن

عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات (2005–2006). **برنامج توطيد النمو (2010-2014):** صادق مجلس الوزراء في الجزائر بتاريخ 14 ماي 2010 على برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010- 2014)، ورصدت ضمن هذا البرنامج مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار، وهو ما يمثل 21214 مليار دينار، وهو يشمل (مصالح الوزير الأول، 2010-2014) برنامجاً جارياً إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار)؛ وبرنامجاً جديداً بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار). **برنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019):** يعتبر هذا البرنامج مكملاً للبرامج السابقة، وقد بدأ تنفيذه بداية من سنة 2015 برنامجاً خماسياً بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019)، رصد له غلاف مالي إجمالي قدر بحوالي 22100 مليار دج (282 مليار دولار)، لتمويل المشاريع التنموية المختلفة للخماسي القادم. وقد أدى استمرار تدهور أسعار النفط إلى حالة من الاضطراب في الاقتصاد الجزائري ومصدر أزمة ظهرت تجلياتها على المستوى المالي خاصة على مستوى المالية العمومية.

2- الدراسة القياسية

سنتعرف على الأثر الذي تخلفه الأزمة النفطية سواء كانت موجبة أو سالبة على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل، وإذا كان حقا موجود هذا الأثر غير المتماثل فإن العلاقة تصبح غير خطية بين المتغيرين وسنتجه إلى تقدير نموذج NARDL للمتغيرات التالية: **سعر النفط (op):** ويتم تعريفه على أنه هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية. (مالكي و ساهل سيدي، ديسمبر 2016، صفحة 72) تحصلنا على بيانات سعر النفط من منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك)؛ **نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (gdp):** يعرفه البنك الدولي بأنه إجمالي الدخل القومي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقا) هو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج. البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010. وقد استخدمنا اللوغاريتم من أجل تخفيف التقلبات الموجودة في متغيرات الدراسة وتقليص تباين السلاسل الزمنية للمتغيرات.

2-1- منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي

لقد ظهر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي بعد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الذي يختلف عن غيره من النماذج بأنه يتعامل مع قياس العلاقات الطويلة الأجل والتكامل المشترك والذي قام بتطويره كل من (Pesaran, Shin, & Smith, 2001, pp. 174-189) ليتم تطويره إلى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي من قبل (SHIN and others, 2014)، حيث يساعد هذا النموذج في دراسة عدم التماثل في العلاقات بين المتغيرات في المدى القصير والطويل أي يمكننا من فصل أثر التغيرات الموجبة عن التغيرات السالبة لأسعار النفط ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن بين المزايا التي يتصف بها هذا النموذج غير الخطي نذكر ما يلي (بلحضري، شريفي، و مداح، 2020، صفحة 7): له القدرة على اكتشاف علاقة التكامل في العينات الصغيرة؛ يمكن تطبيقه في حالة وجود سلاسل زمنية مستقرة في المستوى أو الفرق الأول أو مزيج بينهما ولا يمكن تطبيقها إذا كانت أحد السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني. وسنقوم بالتعبير عن متغيرات الدراسة في الصيغة الرياضية لنموذج nardl انطلاقا من معادلة nardl والتي هي كالتالي:

$$\Delta lGDP_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LGDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_2 \Delta LOP_{t-2} + \alpha LGDP_{t-1} + \alpha LOP_{t-1} + \varepsilon_t$$

عند تقدير نموذجNARDL ينتج عنه متغيرين ويتم حسابهم على النحو التالي:

$$LOP_t^+ = \sum_{t=1}^{t} \Delta LOP_t^+ = \sum_{t=1}^{t} \max(\Delta lop_t, 0)$$

$$LOP_t^- = \sum_{t=1}^{t} \Delta LOP_t^- = \sum_{t=1}^{t} \min(\Delta lop_t, 0)$$

حيث: ε_t يمثل حد الخطأ؛ LOP_t^+ يمثل التغيرات الموجبة في لوغاريتم أسعار النفط؛ LOP_t^- يمثل التغيرات السالبة في لوغاريتم أسعار النفط.

يمكن كتابة الصيغة الرياضية لنموذج nardl على النحو التالي:

$$\Delta lGDP_t = c + \beta_1 LGDP_{t-1} + \beta_2 LOP^+_{t-1} + \beta_3 LOP^-_{t-1} + \sum_{t=1}^{m} \gamma_1 \Delta y_{t-1} + \sum_{t=0}^{n} \theta_i^+ LOP^+_{t-1} + \sum_{t=0}^{n} \theta_i^- LOP^-_{t-1} + \varepsilon_t$$

2-2- تحليل نتائج الدراسة

بعدما تعرفنا على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي، سنمر بجميع المراحل التي تساعدنا في تقدير هذا النموذج من أجل الوصول لطبيعة العلاقة التي تربط أسعار النفط الموجبة والسالبة (الأزمة النفطية) بالنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل.

2-2-1- نتائج استقرارية السلاسل الزمنية

سنقوم بالتأكد من صفة الاستقرار في السلاسل الزمنية التي سنستخدمها في دراستنا من خلال الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار PP، ADF، KPSS عند المستوى والفرق الأول.

الجدول (01): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	اختبار ADF		اختبار PP		اختبار KPSS		درجة التكامل I(D)
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
Lop	0.036 **	-	0.035 **	-	0.70أصغر من 0.73 (***)	-	I(0)
Lgdp	0.183 No4	0.000 (***)	0.526 No	0.000 (***)	0.71 أكبر من 0.46 No	0.12 أصغر من 0.46 (**)	I(1)

Note : (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبارات ADF وPP خلصت بأن القيمة الاحتمالية لسلسلة لوغاريتم سعر النفط أصغر من مستوى معنوية 5% وهذا يعني رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن السلسلة مستقرة عند المستوى، أما سلسلة نصيب الفرد من الدخل القومي فكانت قيمها الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا يعني قبول الفرضية العدمية التي

تنص على أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، لتستقر بعد ذلك عند الفرق الأول، من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%، أما بالنسبة للنتائج اختبار KPSS وجدنا القيمة المحسوبة أصغر من المجدولة عند مستوى معنوية 1% لسلسلة أسعار النفط وهذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى، أما نصيب الفرد من الدخل القومي فقد استقر عند الفرق الأول، وبالتالي هذه النتائج تحقق لنا شروط تقدير نموذجي ARDL وNARDL.

2-2-2- تحديد فترات الإبطاء المثلى

بعد تحقق من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، قمنا مباشر باختيار النموذج الأمثل لـ ardl الخالي من المشاكل القياسية والذي يقدم نتائج جيدة ومقبولة، لنمر بعد ذلك إلى تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج nardl التي يقدمها برنامج Eviews 10 بشكل تلقائي بالنسبة للمتغير التابع (lgdp) والمتغير المستقل (lop)، بالاعتماد على معيار (AIC) من أجل اختيار أحسن نموذج NARDL(n,m,r)، وإليكم النتائج الموضحة في الشكل رقم 01 والتي تشير إلى اختيار نموذج NARDL(7,2,0)، استنادا لعدة معايير (AIC، BIC، SC، HQ) حيث تم الاختيار أقل قيمة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): نتائج فترات الإبطاء المثلى لنموذج NARDL

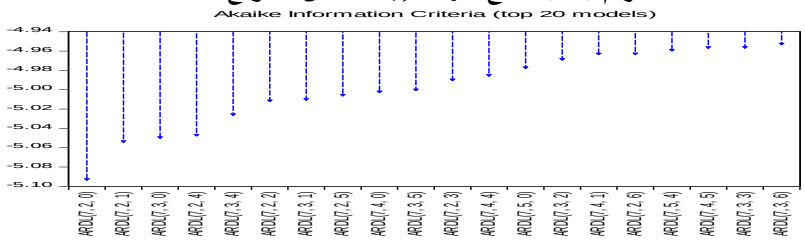

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

2-2-3- نتائج اختبار التكامل المشترك

بعدما قمنا بتحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج NARDL، نمر إلى اختبار التكامل المشترك بين التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستخدام اختبار الحدود bounds test.

الجدول رقم (02): اختبار الحدود bounds test

Test Statistic	Value	K
F-statistic	8.292708	2
Critical Value Bounds		
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound

%10	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يوضح الجدول أعلاه أن: قيمة (F) جاءت أكبر من قيم الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج (قيم اقترحها كل من Pesaran et al 2001) عند مستويات معنوية 1%، 5% و2.5%، 10% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة تكاملية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة في الجزائر.

4-2-2- نتائج تقدير نموذج NARDL

بعد الكشف على وجود علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات الدراسة فمن الضروري تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي **NARDL** لتحليل وتشخيص العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير.

الجدول رقم 03: نتائج تقدير نموذج NARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LGDP(-1)	1.061735	0.131431	8.078246	0.0000
LGDP(-2)	-0.127295	0.201556	-0.631562	0.5323
LGDP(-3)	-0.024780	0.191231	-0.129583	0.8977
LGDP(-4)	-0.043991	0.175364	-0.250856	0.8036
LGDP(-5)	0.006962	0.144226	0.048274	0.9618
LGDP(-6)	0.177639	0.078571	2.260865	0.0309
LGDP(-7)	-0.311377	0.069186	-4.500595	0.0001
LOP_POS	0.016863	0.018424	0.915281	0.3671
LOP_POS(-1)	-0.072024	0.026700	-2.697513	0.0112
LOP_POS(-2)	0.081782	0.018471	4.427503	0.0001
LOP_NEG	0.011188	0.009165	1.220813	0.2314
C	2.040896	0.371352	5.495857	0.0000
R-squared	0.988780	Mean dependent var		8.243930
Adjusted R-squared	0.984799	S.D. dependent var		0.135760
S.E. of regression	0.016738	Akaike info criterion		-5.111314
Sum squared resid	0.008685	Schwarz criterion		-4.619816
Log likelihood	121.8932	Hannan-Quinn criter.		-4.930065
F-statistic	248.3585	Durbin-Watson stat		2.352261
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال نتائج تقدير نموذج **N ARDL** نلاحظ معامل تحديد يساوي 0.988780 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تطرأ على النمو الاقتصادي بنسبة 98.88% والباقي 1.12% يدخل ضمن هامش الخطأ، كما أن إحصائية DW أكبر من R^2 وهذا يدل على أن الانحدار ليس زائفا والنموذج له قدرة تنافسية قوية جدا، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ معنوية النموذج من خلال قيمة **F** الإحصائية و50 بالمائة من معلمات النموذج معنوية عند5% وإشارتها متوافقة مع التوقعات الاقتصادية. نلاحظ كذلك أن الأزمة النفطية لها تأثير غير معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير، في حين تؤثر أسعار النفط الموجبة المؤخر بسنة واحدة تأثيرا معنويا سلبيا ليتحول التأثير في السنة الموالية إلى تأثير إيجابي معنوي على نصيب الفرد من الدخل القومي، على هذا الأساس يمكن القول أن أسعار النفط الموجبة لها تأثير أكبر من أسعار النفط السالبة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2-2-5- تقدير العلاقة في الأجل الطويل وفق نموذج NARDL

بعدما قمنا بتحليل العلاقة في المدى القصير وتم تأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، سنقوم بتقدير معالم نموذج **NARDL** في المدى الطويل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث يؤكد هذا المعامل على وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات إذا توفرت فيه شرطين أساسين هما سلبية ومعنوية لهذا المعامل. والجدول التالي يوضح لنا نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل وفق فترات الإبطاء المحددة سابقا.

الجدول رقم (04): نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل وفق نموذج NARDL

معامل تصحيح الخطأ					
Variable	Coef	Std.Error	t-Statistic	Prob	R^2
CointEq(-1)*	-0.235408	0.039281	-5.992976	0.0000	0.74032
مقدرات معلمات الأجل الطويل					
LOP_POS	0.101956	0.022785	4.474609	0.0001	
LOP_NEG	0.042850	0.033208	1.290362	0.2065	
C	7.816300	0.057517	135.8957	0.0000	

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي عند 1%، حيث قدرت قيمة الاحتمال لمعلمة تصحيح الخطأ 0.0000، وبالتالي يمكن الحكم بأن حد تصحيح الخطأ قد استوفى الشرطين الأساسيين المتمثلين في أن يكون سالب ومعنوي أي له

دلالة إحصائية، حيث أن سلوك النمو الاقتصادي سيستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي $\frac{1}{0.235408} = 4.25$ سنة حتى يصل إلى وضع التوازن في المدى الطويل، وبالنسبة لسرعة التعديل فيمكن القول أنه يتم تعديل 23.54% سنويا من اختلالات المدى القصير للنمو الاقتصادي. كما أن القوة التفسيرية للنموذج جاءت نسبتها مرتفعة جدا، من خلال القيمة معامل التحديد التي تشير إلى 74.03%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة كبيرة جدا من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، والنسبة الباقية 25.97% تعود للأخطاء أو إلى متغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج. ونلاحظ كذلك أن في المدى الطويل إلى تأثير معنوي إيجابي لسعر النفط الموجب وتأثير غير معنوي إيجابي لسعر النفط السالب على النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5%، حيث أن الارتفاع في سعر النفط بـ 1% يرفع مستوى النمو الاقتصادي بـ 10.20% في المدى الطويل، كما أن انخفاض في سعر النفط ليس لديه تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

2-2-6- اختبار عدم التماثل

سنتحقق من خلال اختبار Wald Test ما إذا كانت الصدمات الإيجابية والسلبية لأسعار النفط لها نفس التأثير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار عدم التماثل.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار عدم التماثل

F-statistic	القيمة الاحتمالية	القرار
0.100431	0.7534	قبول الفرضية H_0

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتمال إحصائية F أكبر من 5% وهذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود التماثل، أي أن التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط لها أثر متماثل على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل، وهذا ما يدعم ما توصلنا إليه في دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين في نموذج NARDL من خلال عدم معنوية لوغاريتم أسعار النفط الموجبة والسالبة عند مستوى معنوية 5% كما أن تأثير في المدى الطويل كان تأثير إيجابي متماثل على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2-2-7- دراسة صلاحية النموذج

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة

(CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of squares) ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

الشكل 02: نتائج اختبار CUSUM واختبار CUSUM of squares

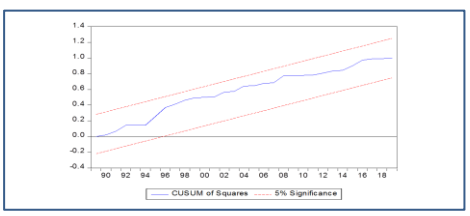

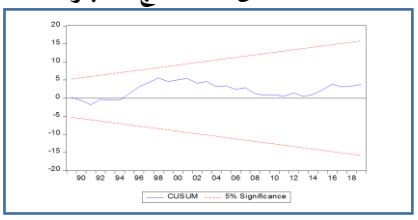

نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطّي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%. نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

الجدول رقم 05: نتائج الكشف عن المشاكل القياسية

الاختبار	المؤشر	المعامل	الاحتمال	القرار
التوزيع الطبيعي للبواقي	Jarque bera	1.380500	0.501451	قبول H_0
الارتباط الذاتي	LM test	1.581418	0.2229	قبول H_0
تجانس التباين	Breusch-P-God test	1.147235	0.3612	قبول H_0

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 قيم الاحتمالية أكبر من القيمة الحرجة 10%، وهذا يجعلنا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على خلو النموذج من مشاكل القياسية أي أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا، كما أن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكل عدم ثبات التباين.

3- التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة

توصلت دراستنا إلى أن الأزمات النفطية لها علاقة مع النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وهذه النتيجة أغلب الدراسات السابقة توصلت لها، لأن جميع الدول المصدرة تعاني من أعراض المرض الهولندي وحتى إن كانت من الدول ذات الدخل المرتفع، فالأزمات النفطية تؤثر على متغيرات اقتصادية كلية خصوصا معدل التضخم وسعر الصرف والتي تنعكس على

معدل النمو، نضيف إلى ذلك إنتاج النفط الذي يمثل حصة ضخمة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الدخل القومي من خلال زيادة عائدات الصادرات، فيتم تحويل الثروة النقدية من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة، لهذا يمكننا القول أن هذه النتيجة مطابقة تماما مع التوقعات الاقتصادية. كما أثبتت دراستنا أن الأزمة النفطية ليس لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، ويمكن تفسير ذلك إلى أن الدولة تتدخل مباشرة في حالة ازمة الانخفاض من أجل تخفيف حدتها كتقليص حجم الواردات، محاولة رفع حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات، ورفع الدخل الكلي من حصيلة الضرائب لتعويض النقص الذي طرأ على حجم الإيرادات النفطية وبالتالي لا يستجيب النمو الاقتصادي لأزمة انخفاض أسعار النفط على المدى القصير، أما أزمة ارتفاع أسعار النفط في السنة الأولى تؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا راجع للسياسات التي تتبعها الدولة في تحسين المستوى المعيشي والتوسع في المشاريع الاقتصادية التي تحتاج إلى موارد مالية ضخمة وبالتالي تسبب في ارتفاع التكاليف، ليتحول إلى تأثير إيجابي معنوي في السنة الثانية وهذا راجع لوجود عائدات من المشاريع والاستثمارات التي استثمرت فيها الدولة سابقا ومع ذلك تبقى هذه المساهمات ضعيفة في المدى القصير بصفة عامة ليس لها تأثير معنوي على النمو في المدى القصير. أما أثر الأزمة النفطية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل كان لها أثر معنوي من الناحية ارتفاع الأسعار، وهذا دليل على أن النمو الاقتصادي يتأثر بأزمة ارتفاع أسعار النفط في المدى الطويل وهذا التفسير يرجع لأعراض المرض الهولندي ارتفاع أسعار النفط يقابله ارتفاع في النمو الاقتصادي، ويمكن تفسير وجود الأثر المعنوي بأن السلطات الجزائرية تقوم باغتنام الفرصة لوجود موارد مالية نفطية في تطبيق البرامج التنموية التي تسعى لتحقيق التنويع الاقتصادي خصوصا بعد أزمات الانخفاض، والتي لها أثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد من خلال رفع حجم مساهمات القطاعات الغير النفطية في هيكل النمو الاقتصادي، أما أزمة انخفاض أسعار النفط على المدى الطويل توصلنا إلى أنها تؤثر تأثير إيجابي غير معنوي على النمو، ويمكن تفسير ذلك إلى أن انخفاض أسعار النفط تضرب ناقوس الخطر للسلطات الجزائرية في المدى القصير فتتدخل الدولة بشتى الطرق إلى تشجيع الاستثمار الخاص كذلك تقوم بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في جميع القطاعات مثلما ما حدث في الأزمة النفطية لسنة 1986، قامت بتعديل قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل هذه اجراءات تصب في تعزيز النمو الاقتصادي.

الخلاصة

بعدما تعرضنا في هذا البحث إلى دراسة الأثر الغير المتماثل للأزمة النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1970-2019) توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها كالتالي: تسعى الجزائر من خلال البرامج التنموية التي تبنتها خلال عدة سنوات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، إلا أن الأزمات النفطية كانت إحدى الأسباب الرئيسية التي تؤثر على نتائج هذه البرامج التنموية، وهذا ما أثبتته الأزمة النفطية 1986 والأزمات النفطية 2004، 2008؛ أكدت نتائج استقرارية السلاسل الزمنية أن لوغاريتم سعر النفط مستقر عند المستوى ولوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي استقر عند الفرق الأول؛ أثبتت نتائج اختبار bounds وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛ توصلنا إلى أن الأزمة النفطية ليس لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، إلا أن أزمة ارتفاع أسعار النفط تؤثر تأثير سلبي معنوي في السنة الأولى ليتحول إلى تأثير معنوي إيجابي في السنة الثانية على النمو الاقتصادي في الجزائر؛ وجود أثر متماثل لأسعار النفط الموجبة والسالبة على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؛ أن أسعار النفط الموجبة لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، في حين أسعار النفط السالبة لها تأثير إيجابي غير معنوي على النمو في المدى الطويل؛ وفي الأخير أثبتت نتائج التحليل القياسي تحقق صفة الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج في الأجلين القصير والطويل باستخدام اختبار (CUSUM) واختبار(CUSUM of squares)، كما أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية.

قائمة المراجع

آسية موسي. (2020). *أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر دراسة قياسية*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس.

آسية موسي، آمينة تومي، و سمراء مباركي. (سبتمبر 2020). دراسة قياسية للعلاقة بين سعر النفط وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990-2018). *مجلة المغربية للاقتصاد والمناجمنت، العدد 02، المجلد 07*.

زكرياء مسعودي. (مارس 2013). سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ 2001. *مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو والاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، .* جامعة سطيف 1.

سعدون بوكبوس. (2013). *الاقتصاد الجزائري*. دار الكتاب الحديث: القاهرة.

شريفة بوالشعور . (جوان 2016). أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM. *مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05*،.

عابد بشيكر. (2017). *أثر برامج التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول النامية*. المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر،: أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

عبد الرزاق بلحضري، براهيم شريفي، و عبد الهادي مداح. (2020). دراسة التأثيرات غير المثماتلة للنمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر في ظل البرامج التنموية باستخدام نموذج NARDL. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 03.*

علي رجب. (2012). تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية. *مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 141.*

عمر مالكي، و محمد ساهل سيدي. (ديسمبر 2016). أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية البشرية –حالة الجزائر-. *مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 07.*

محمد الصديق جوادي، محمد طويطو، و محمد الناصر حميداتو . (2021). الأثر غير المتماثل لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي للجزائر "دراسة تجريبية خلال الفترة (1987-2019)". *المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01.*

مريم شطيبي محمود. (14 ماي 2015). انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. *إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة.* جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية.

مصالح الوزير الأول. (2010-2014). *ملحق بيان السياسة العامة، ، الملحق رقم 03 قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.*

منال بلقاسم. (جوان 2017). أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس.*

Bass, A. (2019). Do Institutional Quality and Oil Prices Matter for Economic Growth in Russia: An Empirical Study. *International Journal of Energy Economics and Policy, vol 09, N° 01*.

Niran and other, A. (june 2018). Empirical Evidence Of Oil Price Shocks And Oil Economy Asymmetric Nexus: The Cases Of Angola And Nigeria. *Advances in Social Sciences Research Journal, vol 05, N°06,*.

Noel, P. (Septembre 1988). Pétrole et sécurité internationale : de nouveau enjeux. *d'économie et de politique d'énergie (CNRS)*.

Prest, B. (2018). Explanations for the 2014 Oil Price Decline: Supply or Demand? *Accepted Manuscript*.

Akacem, K. (2004). Economic reforms in Algeria: an overview and assessment. *The Journal of North African Studies, vol 09, N° 02*.

Nusair, S. (2016). The effects of oil price shocks on the economies of the Gulf Co-operation Council countries: Nonlinear analysis. *Energy Policy ,Elsevier*.

Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level .relationship. *Journal of Applied Econometrics 16(3)*.

SHIN and others. (2014). Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework, Festschrift in honor of Peter Schmidt. *Springer. New York*.